اقتصاد

ليبيا: احتجاجات ضد الخصخصة

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

نظم عمال في الشركات الليبية العامة المعروضة للخصخصة وقفة احتجاجية أمام هيئة الاستثمار وشؤون الخصخصة، داعين إلى سحب قرار الحكومة بشأن إحالة سبع شركات إلى الخصخصة، ومطالبين برواتبهم المتأخرة عن الصرف.

وقال المتحدث باسم عمال الشركات عبد الحكيم الثابت في تصريحات لـ «العربي الجديد»، أمس الأربعاء، إن الشركات لديها 17 ألف عامل معرضين للبطالة، ولديهم رواتب متأخرة لمدة تزيد عن تسع سنوات.

وأحالت حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس المعترف بها دوليا، عبر قرار رقم (46) لسنة 2024 نقل الشركات العامة المملوكة للدولة إلى هيئة تشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة، تمهيدا لطرحها لمصلحة القطاع الخاص. وشمل القرار «شركتي شحات وجرمت للتوكيلات الملاحية، والشركة العالمية للملاحة والتوكيلات الملاحية، والشركة العامة للنقل السريع، والعامة للطرق والجسور، والشركة الليبية للتموين والشركة الليبية للمناولة والخدمات الأرضية».

وفي سياق متصل، وجه رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب أسامة حماد خطابا إلى النائب العام لوقف القرار الذي اعتبره يؤدي إلى الاعتداء على الممتلكات والأصول الثابتة والمنقولة المملوكة لهذه الشركات وكذلك اختلاس أرصدتها المودعة في حساباتها. وقال المحلل المالي علي بن سالم في تصريحات لـ «العربي الجديد» إن الشركات المحالة إلى الخصخصة تعاني من عسر مالي، وإن قوائمها المالية خلال العشر سنوات الأخيرة تعاني من الخسائر المتلاحقة. واعتبر أن قرار حكومة الوحدة الوطنية وجيه من أجل وضع حل للشركات التي تستنزف الخزانة العامة.

من جهة أخرى، رأى المحلل الاقتصادي أبو بكر الهادي أن قرار الخصخصة في ظل الانقسام السياسي غير صائب. وطالب بضرورة معالجة الأوضاع المالية للشركات ودفع الرواتب والالتزامات، قبل الحديث عن الخصخصة. وشرعت ليبيا عام 2003 بطرح 360 وحدة إنتاجية لخصخصتها. وشملت عمليات الخصخصة في السنوات السابقة 138 وحدة إنتاجية، جلها فشل لسوء الإدارة، بالإضافة إلى الآلات المتهالكة وتمت عمليات الخصخصة للأصول المتحركة فقط، فيما الأرض ما زالت ملك الدولة، وفق تقارير حكومية. وظل الاقتصاد الليبي قبل عام 2003 يعتمد بشكل كلي على القطاع العام، وظلت الدولة الاشتراكية توفر السلع والمواد الغذائية عبر الجمعيات الاستهلاكية والأسواق العامة، ولا يزال القطاع العام يساهم بما يعادل 98,6% من الخدمات، فيما تراجعت نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى 2,4% فقط. وسبق للحكومة الليبية اتخاذ إجراءات جريئة لهيكلة الاقتصاد، من بينها فتح القطاع المصرفي للمنافسة المحلية والأجنبية، وتبسيط نسبي لإجراءات طلبات إقامة المشاريع وتحرير معظم الأسعار وإزالة القيود على التجارة الخارجية. وسعت حكومات ليبيا على مدار الفترة الماضية إلى جذب المستثمرين المحليين والأجانب لضخ استثمارات في المشروعات، خاصة الصناعية، وسط معاناة من تراجع معدلات الإنتاج، وتوقف بعض المصانع عن العمل منذ عام 2011 بسبب الاضطرابات المتواصلة.

(Getty)

أسعار المنازل تواصل الارتفاع في بريطانيا

ارتفعت أسعار المنازل في بريطانيا، للشهر الرابع على التوالي، في يناير/كانون الثاني الماضي، لتصل إلى أعلى مستوى منذ أكتوبر/تشرين الأول 2022، وسط تراجع تكاليف الرهن العقاري. وأظهرت بيانات صادرة عن شركة «هاليفاكس»، أكبر مصدر لقروض الرهن العقاري السكني في المملكة المتحدة، أن متوسط سعر المنزل وصل إلى نحو 291029 جنيهاً إسترلينياً (حوالي 366,7 ألف دولار) الشهر الماضي، بزيادة بلغت نسبتها 2,5% عن يناير/كانون الثاني 2023، وهو أسرع معدل سنوي في عام واحد، ما ارتفع بنسبة 1,3% على أساس شهري. تعد البيانات أحدث علامة على أن سوق العقارات يتعافى من تضرر الطلب الناجم عن ارتفاع تكاليف الاقتراض، منذ أن بدأ بنك إنكلترا رفع أسعار الفائدة في ديسمبر/كانون الأول 2021، وفق تقرير لصحيفة فايننشال تايمز، أمس.

متفرقات

أسواق النفط الأوروبية تعاني

قال مدير أسواق وأمن الطاقة في وكالة الطاقة الدولية، كيسوكي ساداموري، إن التأخير في تسليم منتجات نفطية بسبب تحويل مسار السفن لتجنب هجمات في البحر الأحمر يؤثر على أسواق المنتجات في أوروبا بصفة خاصة.

وأضاف ساداموري، في تصريحات لـ«رويترز» أمس الأربعاء، على هامش أسبوع الطاقة في الهند المنعقد في ولاية غوا الهندية: «نشهد حالياً وضعاً صعباً فيما يتعلق بالبحر الأحمر وقناة السويس». مشيراً إلى تأخير في عمليات تسليم مختلفة لمنتجات نفطية. وتابع «تأتي زيادة الإمدادات من خارج مجموعة أوبك+ ويجيء معظمها من الولايات المتحدة والبرازيل وغويانا (في أميركا الجنوبية)».

فائض كوري للشهر الثامن

أظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي في كوريا الجنوبية، أن الدولة سجلت فائضاً في الحساب الجاري للشهر، الثامن على التوالي، في ديسمبر/كانون الأول الماضي، على خلفية زيادة الفائض التجاري وزيادة أرباح الأسهم من الخارج. وبلغ فائض الحساب الجاري للبلاد 7,41 مليارات دولار، بعد فائض قدره 3,89 مليارات دولار في نوفمبر/تشرين الثاني. ويأتي فائض الحساب الجاري في الوقت الذي ارتفعت الصادرات بنسبة 5% على أساس سنوي في ديسمبر/كانون الأول إلى 57,61 مليار دولار، بينما انخفضت الواردات بنسبة 10,8% إلى 53,16 مليار دولار، وفقاً للبيانات التي أوردتها وكالة يونهاب الكورية أمس. وفي العام الماضي بأكمله، سجلت البلاد فائضاً في الحساب الجاري قدره 35,49 مليار دولار، مقارنة بفائض قدره 25,83 مليار دولار خلال 2022.

«إكسون» تنقب في منطقة نزاع

تعتزم شركة «إكسون موبيل» الأميركية حفر بئرين استكشافيتين قبالة سواحل غويانا خلال العام الجاري، قرب الإقليم محل النزاع مع فنزويلا، وفق ما كشفته منصة أنباء محلية. وقال رئيس «إكسون غويانا» أليستير رواتلدج لمنصة «ديميرارا ويفز»، إن شركة النفط العملاقة ستحفر البئرين غرب حقل ليزا النفطي، وقرب الحدود مع فنزويلا. مضيفاً، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ، أمس: «نتوقع ألا يعيق النزاع هذا النشاط». وأعاد الرئيس الفنزويلي نيكولا مادورو فتح نزاع يعود تاريخه إلى قرن مع جارته الشرقية في ديسمبر/كانون الأول الماضي، عبر إجراء استفتاء أكد حق البلاد التاريخي في إقليم إسيكيبو، الذي يمثل نحو ثلثي مساحة غويانا.

سلطة النقد الفلسطينية تؤجل خصم أقساط موظفي غزة

رام الله ـ **العربي الجديد**

أعلنت سلطة النقد الفلسطينية في بيان أمس الأربعاء، أنه في ضوء قرار الحكومة صرف 60% من راتب شهر ديسمبر/ كانون الأول، فقد قررت تأجيل خصم الأقساط للموظفين من أبناء قطاع غزة حتى نهاية شهر إبريل/ نيسان المقبل.

ولفتت إلى السماح للمصارف بخصم قسط شهر ديسمبر للموظفين الذين استلموا راتباً كاملاً، وتقييد كامل القسط للموظفين الذين يتلقون رواتب مجتزأة في حساب الجاري مدين المؤقت، ويُستثنى من ذلك الموظفون الذين لديهم مصدر دخل آخر والقروض المشتركة. وتلتزم المصارف بسداد الجاري مدين المؤقت حال تحويل الجزء المتمم من الراتب (المستحقات). كما وجهت سلطة النقد المصارف لجدولة قروض الموظفين وترتيب مديونياتهم، آخذين بالاعتبار احتمالية استمرار دفع الحكومة رواتب غير مكتملة للموظفين خلال الأشهر القليلة القادمة.

وحثت سلطة النقد الموظفين على مراجعة المصارف لإتمام إجراءات الجدولة وترتيب المديونيات حتى يتم تنظيم عملية خصم المستحقات المتراكمة عليهم.

وأشارت سلطة النقد إلى أنه ونتيجة للحرب في قطاع غزة، توجد بعض الإشكاليات في تشغيل فروع البنوك والصرافات الآلية بالشكل الأمثل، الأمر الذي يؤثر على عملية سحب الرواتب من الصرافات الآلية في بعض الحالات. وقالت وزارة المالية الفلسطينية، أول من أمس الثلاثاء، إنها ستدفع نسبة 60 في المائة من راتب شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي لموظفيها في القطاعين المدني والعسكري، في ظل أزمة مالية تمر بها مع تراجع الدعم الدولي ورفضها تسلم أموال الضرائب التي تجمعها إسرائيل نيابة عنها، بعدما قال الاحتلال إنه يريد الاستيلاء على جزء منها. وكان المجلس الوزاري الإسرائيلي للشؤون السياسية والأمنية، أصر على خصم الحصة المخصصة لقطاع غزة من أموال المقاصة التي تحول إلى السلطة الفلسطينية. وذكرت الوزارة في بيان أن «موعد صرف رواتب الموظفين العموميين عن شهر ديسمبر/ كانون الأول 2023 هو أمس الأربعاء بنسبة 60 بالمائة من الراتب، وبحد أدناه 2000 شيكل». (الدولار = 3,66 شواكل).

ولم يحصل موظفو السلطة الفلسطينية على رواتبهم بشكل كامل منذ أكثر من عامين، في ظل أزمة مالية تمر بها جعلتها أيضاً تعجز عن الوفاء بالتزاماتها المالية للقطاع الخاص.

مال وسياسة

تونس: اختبار صعب للمقاطعة في موسم التخفيضات

دخلت المقاطعة في تونس لمنتجات الشركات الداعمة للاحتلال اختباراً صعباً مع انطلاق موسم التخفيضات واقتراب حلول شهر رمضان، الامر الذي دفع النشطاء إلى إعداد خطة تحركات جديدة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يضع نشطاء المقاطعة في تونس خطة تحركات جديدة تزامنا مع موسم التخفيضات واقتراب حلول شهر رمضان، لصد كل محاولات التأثير على المستهلكين عبر خفض الأسعار ومحاولة استعادة الماركات الداعمة للكيان المحتل لزبائنها. وبداية فبراير/ شباط الحالي انطلق في تونس موسم التنزيلات الشتوي الذي يعد واحدا من مواسم التسوق الكبرى في البلاد، حيث يستفيد المواطنون من التخفيضات التي يقرها العديد من العلامات النشطة أساسا في قطاعات النسيج والملابس والأحذية، ومن بينها علامات تجارية أظهرت دعمها للمحتل الإسرائيلي على غرار مجموعة «زارا».

وبهدف حماية مسار المقاطعة جدد نشطاء المقاطعة تحركاتهم الميدانية في المساحات التجارية الكبرى لتحفيز المواطنين على التمسك بمواقفهم الرافضة للماركات المدرجة ضمن قائمتهم السوداء. ويعتبر الناشط في حملات المقاطعة وائل نوار، أن التحركات الميدانية أمام المحلات وتوعية المستهلكين تساعد في الحفاظ على صلابة مسار المقاطعة الذي انطلق منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي مع بدء العدوان على غزة. وقال نوار في تصريح لـ«العربي الجديد» إنه يجب بذل مجهودات مضاعفة خلال هذه الفترة لإكساب حملات المقاطعة المزيد من الحصانة ضد التسهيلات التي تقدمها علامات تجارية داعمة للمحتل عبر خفض الأسعار في موسم التنزيلات أو تكثيف مبيعات مواد استهلاكية يقبل عليها التونسيون مع اقتراب شهر رمضان. وأفاد الناشط بأن المساحات التجارية الكبرى تستفيد بشكل كبير من زيادة الاستهلاك في رمضان وهو ما يوجب قطع الطريق أمام محاولاتها لاستعادة عملائها الذين هجروها بسبب المقاطعة. وأضاف في سياق متصل: «نجب مكافحة هشاشة المقاطعة وتحويلها إلى سلوك دائم»، معتبرا أن مواسم التنزيلات هي اختبار مهم لقدرة المستهلكين على الصمود أمام تنزيل الأسعار ومختلف أشكال التسهيلات التي تقدمها العلامات التجارية. وأكد نوّار أن النشطاء يواصلون تحركاتهم ميدانيا وعلى وسائل التواصل الاجتماعي ويكافحون التعوّد أو نسيان المجازر التي يرتكبها الاحتلال الغاشم بأموال داعمية من الماركات التجارية العالمية التي تسحب الأموال من جيوب المستهلكين في الدول العربية لشراء سلاح يقتل به الغزيّون. وأضاف: «نستهدف حاليا ضمن روزنامة التحركات الميدانية محلات «كارفور» ومحلات الملابس التي تعمل تحت علامات التسمية الأصلية «الفرانشايز» وخاصة «زارا» وتوابعها».

وشهدت حملة مقاطعة منتجات الشركات الداعمة للكيان الصهيوني زخما واضحا في تونس منذ انطلاق عملية طوفان الأقصى في غزة حيث ينشط شباب تونسيون بالتنسيق مع «حركة مقاطعة الكيان الإسرائيلي» عبر أنشطة ميدانية أو وسائل التواصل الاجتماعي من أجل حث التونسيين على مقاطعة اقتصادية دائمة للكيان الصهيوني. وتسعى مؤسسات عاملة في تونس تحت الامتياز التجاري (الفرانشايز) لشركات دولية تدعم الاحتلال الإسرائيلي في حربه على قطاع غزة، إلى تخفيف وطأة الدعوات لمقاطعة منتجاتها عبر المشاركة الواسعة في حملات التبرع لفائدة غزة التي يشرف عليها الهلال الأحمر التونسي. وخلال الأشهر الماضية، بادرت علامات على غرار «كارفور» و«ليس دانون» بإظهار كل أشكال دعمها للقضية الفلسطينية عبر بيانات أصدرتها على مواقعها الرسمية، أو عن طريق التبرعات المالية، حيث تستمر في تونس منذ 4 أشهر الدعوات إلى مقاطعة سلع ومحلات العلامات التي تصطف إلى جانب الكيان المحتل. ويستغل العديد من المؤسسات التونسية علامات الامتياز التجاري لشركات دولية تنحاز لإسرائيل في حربها على غزة، ما يجعلها في مرمى المقاطعة رغم تأكيد إدارتها أنها أنشئت برأس مال تونسي وتتمتع بالاستقلالية التامة في مواقفها وسياساتها التجارية والاتصالية.

ويشير رئيس منظمة إرشاد المستهلك لطفي الرياحي إلى أن صمود المقاطعة ضد إغراءات التنزيلات في موسم التخفيضات اختبار حقيقي لقياس التحولات في سلوك المواطنين، مؤكدا أن تثبيت هذا المسار يحتاج إلى مدة طويلة. وقال الرياحي في تصريح لـ«العربي الجديد» إنه مقابل اشتغال منظمات المجتمع المدني والنشطاء على تحويل المقاطعة إلى سلوك دائم، تسعى الماركات المستهدفة إلى توفير كل التسهيلات لاستعادة حرفائها.

ويرى المتحدث أن المقاطعة في الأسواق التي يشكو مواطنوها من ضعف القدرة على الإنفاق غالبا ما تكون أكثر هشاشة.

وكذلك أفاد رئيس منظمة إرشاد المستهلك بأن قلّة البدائل للسلع التي تقدمها الشركات الداعمة للكيان المحتل تجبر أحيانا المستهلكين على التراجع عن المقاطعة لاسيما إذا تعلّق الأمر بمنتجات تتماشى والقدرة الشرائية للطبقات الضعيفة والمتوسطة.

ويرى الرياحي أن تثبيت المقاطعة على المدى الطويل يجب أن يتم عبر الدفع نحو التخلي عن علامات «الفرانشايز» واستبدالها نهائيا بمنتجات مصنعة محليا تتواكب مع المطالب الشعبية والرسمية لتونس التي تدعم القضية الفلسطينية منذ عقود.

وتابع رئيس منظمة إرشاد المستهلك: «لطالما استفادت هذه العلامات من الامتيازات التي يمنحها إياها القانون، إلا أنها لا تقدم أي إضافة للاقتصاد التونسي سوى استنزاف جيوب المواطنين ورصيد العملة». واعتبارا من عام 2016 منحت وزارة التجارة 20 رخصة امتياز أجنبية لمزاولة العمل في القطاعات المقيّدة شملت التوزيع والسياحة والتدريب المهني وبعض قطاعات الخدمة. وتعتبر بعض الأطراف المهنية أن الترخيص للمستثمرين لاستغلال علامات عالمية له مزايا من ذلك مساهمتها في التشغيل، باعتبار أن المستثمر الذي سيستغل العلامة الأجنبية يقوم بفتح العديد من نقاط البيع وهو ما سيساهم في إحداث مواطن شغل جديدة. كما تساعد على إحداث حراك تجاري جديد في البلاد وتنويع العرض والمنتجات باعتبار أن القانون التونسي يفرض على العلامات الأجنبية استعمال المنتجات المحلية، وهو ما يخلق ديناميكية في العديد من القطاعات الفلاحية وتحسين دخل المزارعين والمنتجين. ويشير رئيس المنظمة التونسية لإرشاد المستهلك، إلى أن مقاطعة السلع الأجنبية والعلامات الداعمة للكيان المحتل أصبحت مطلبا شعبيا تونسيا وسط زخم الدعم الجماهيري لغزة، مؤكدا أن الأسلحة الاقتصادية في الحروب من أشد أنواع الأسلحة تأثيرا على الدول. وتابع: «يتزايد هلع الشركات من سلاح المقاطعة لتأثيراته المباشرة على أرباحهم». وشدد الرياحي على ضرورة الاستمرار في الالتزام بالمقاطعة والانتقال تدريجيا نحو ممارسات استهلاكية ترجح كفة المنتج المحلي. وقال إن الإقبال على المساحات التجارية الكبرى سجّل تراجعا منذ انطلاق عمليات طوفان الأقصى، حيث أصبح المستهلكون أكثر إقبالا على محلات تجارة التجزئة والبقالات داخل الأحياء. ويرى المتحدث أن في ذلك منافع عديدة بالإضافة إلى المقاطعة وأهمها التوفير الأسري بتجنّب نسبة الربح التي تفرضها المساحات التجارية على السلع والتي تصل إلى 35 بالمائة أحيانا.

وفي العام 2017، قال معهد الاستهلاك الحكومي في دراسة له إن العروض بالمساحات التجارية الكبرى لها تأثير على نسق الاستهلاك، وتزيد من نفقات التونسيين بحوالي 20 بالمائة.

في المقابل، تغيب الأرقام الرسمية عن الحسابات المالية وأرباح الفضاءات التجارية والشركات الداعمة للمحتل، باعتبار أنها غير مدرجة في البورصة. وتصل الحركية التجارية في تونس إلى ذروتها في فترة التنزيلات وشهر رمضان اللذين يعدان من أبرز المواسم الاستهلاكية. ويسجّل موسم التخفيضات مشاركة واسعة للمحلات التي تعرض سلعا محلية، حيث يزيد عدد التجار المخرطين في التظاهرة عن 1900 تاجر وهو ما يساعد على تنويع العرض وإيجاد بدائل لسلع الماركات المشمولة بالمقاطعة.

تحركات متجددة للنشطاء لتعزيز حملات المقاطعة

وقفة سابقة ضد التطبيع في تونس (الأناضول)

تراجع كبير في المبيعات

قال رئيس الغرفة الوطنية لتجار الملابس الجاهزة في تونس، محسن بن ساسي، خلال تصريحات إعلامية أمس الأربعاء، أنّ الإقبال على موسم التخفيضات الشتوي لم يكن في مستوى توقعات أصحاب محلات الملابس الجاهزة والغرفة كذلك، وأكّد أن هناك تراجعا كبيرا في المبيعات، مرجعا ذلك إلى تدهور المقدرة الشرائية للمواطن وعدم احترام بعض التجار للقوانين الخاصة بالمنافسة والمصداقية، إضافة إلى الإشكال مع وزارة التجارة بخصوص تنقيح القانون 40 لسنة 1998 المتعلق بمواسم التخفيضات.

بروفايل

الملياردير مارلين إنغلهورن، الشابة الطالبة في شعبة الآداب، قررت إعادة توزيع ثروتها والاستمرار في المطالبة بفرض ضرائب أكبر على الأثرياء من أجل تحقيق العدالة الجبائية وتقليل الفوارق الاجتماعية الهائلة

مارلين إنغلهورن

مصطفى قماس

أعلنت الملياردير النمساوية مارلين إنغلهورن Marlene Engelhorn عن إعادة توزيع 90 في المائة من ثروتها، بعدما قضت هذه الثلاثينية عدة سنوات تدعو فيها إلى العدالة الجبائية وإعادة توزيع الثروة عبر العالم. كانت من بين الموقّعين على الدعوة التي أطلقت بمناسبة انعقاد قمة «دافوس» في منتصف يناير/كانون الثاني الماضي، وهي الدعوة التي حض عبرها أثرياء أصحاب القرار السياسي على فرض ضرائب أكثر على الأثرياء.

لقد كانت من بين 260 مليارديرا وقّعوا على الدعوة التي حملت عنوان «فخورون بأداء ضرائب أكثر». لقد أطلقوا تلك الدعوة قبل ثلاثة أعوام.

وفي يناير/كانون الثاني الماضي، توجهوا، مرة أخرى، إلى كبار العالم في دافوس بالسؤال الثالث: «نحن متفاجئون من عدم جوابكم على سؤال بسيط نطرحه منذ ثلاثة أعوام: متى ستقومون بفرض ضرائب أكبر على الثروات الكبيرة». ويؤكدون أنه «إذا لم يتخذ الممثلون المنتخبون للاقتصاديات الكبرى في العالم تدابير ضد الارتفاع المهول للفوارق الاقتصادية، فإن التداعيات الكارثية ستستمر بالنسبة للمجتمع». تتماشى هذه الدعوة مع ما تدعو إليه منظمة «أوكسفام»، التي ذهبت في تقاريرها الأخيرة بمناسبة انعقاد منتدى «دافوس» إلى أن الملياردريات أضحوا أكثر ثراء بمقدار 3,3 مليارات دولار مقارنة بما كانوا عليه في 2020. وتوصي تلك المنظمة بفرض ضريبة على ثروات أصحاب الملايين والمليارات، حيث إن ذلك سيمكن من جني إيرادات بحوالي 1,8 تريليون دولار في العام. في الوقت نفسه، تطالب بتحديد حد أقصى لأجور رؤساء الشركات ومعالجة مشكلة الاحتكار.

ذلك توجه تدافع عنه بقوة الملياردية مارلين إنغلهورن، الشابة الطالبة في شعبة الآداب، التي ساهمت في تأسيس حركة «Tax me now». فقد أجرت في 2022 مقابلة مع اليومية النمساوية Der Standard، فكان المقال الذي حمل عنوان «الجعلوني أدفع الضرائب». لم تكتف بتلك الدعوة، بل قررت إنغلهورن توزيع 25 مليون يورو على مواطنين من بلدها النمسا. فقد أعلنت عن تحويل ذلك المبلغ لمواطنيها في النمسا، بعد إرث آل إليها إثر وفاة جدتها الملياردية ترودل إنغلهورن، التي قدّرت فوربس ثروتها، عندما توفيت في عام 2022 بحوالي 4,2 مليارات دولار. وقالت: «إذا كان السياسيون لا يقومون بعملهم، فعلي، إذاً، أن أقوم بإعادة توزيع ثروتي بنفسي»، فقد أوضحت: «لم أكن سعيدة أن أصبح، بين عشية وضحاها، مليونيرة. لقد حدث ذلك بالصدفة، وفي مجتمع ديمقراطي، يجب تسوية هذه الصدفة». لا تستسيغ حفيدة فريدريش إنغلهورن، مؤسس BASF عملاق الصناعة البتروكيماوية والدوائية في عام 1865 أن ترث ثروة دون أن تكون قد عملت من أجلها أو سددت فلسا واحدا للخزانة العامة منها. فتلك الشابة البالغة من العمر 31 عاما تؤكد أنها أضحت مليونيرة بفعل صدفة الولادة. وتقول «لقد ورثت ثروة وسلطة من دون أن أكون قد فعلت شيئا كي أستحقهما».

وكانت النمسا ألغت في عام 2008 القانون الذي يفرض ضرائب على الإرث. وهو ما تعتبره نوعا من انعدام الإنصاف الاجتماعي. هي التي كانت أسست في عام 2021 حركة «أفرضوا عليّ الضرائب الآن». ترفض الدولة سدادها لضرائب على الإرث. فالقانون لا ينظم تلك العملية، وفي انتظار تغيير القواعد، بادرت تلك المليونيرة إلى اتخاذ قرارها، حيث ستجتمع مع خمسين من المواطنين كي يتفقوا حول كيفية توظيف تلك الأموال. وكشفت أن تلك الأموال التي تخلت عنها ستوظف من أجل تمويل مبادرة مواطنة. هكذا ينتظر اللجوء إلى تنظيم قرعة لاختيار مواطنين واتخاذ قرار في يونيو المقبل حول طريقة استعمال تلك الأموال. تريد هذه المليونيرة التقاطع مع الفكرة التي تفضي إلى الاعتقاد بأن الأثرياء أضحوا كذلك بفضل ذكائهم أو مواهبهم، فهي ترى أنه، مع بعض الاستثناءات، عندما يكون الشخص ثريا، فلأنه وُلد كذلك. ودأبت على الإشارة إلى أن بعض الأثرياء يؤكدون أنهم يتوفرون على مؤسسات خيرية، غير أنها تعتقد أنه لا يجب انتظار منح هبات من قبل شخص ثري، فهذا لا يمكن أن يعوّض النفقات العمومية أو إعادة التوزيع للثروات التي تعتبر أساسية في المجتمع الديمقراطي.

بنوك

الأردنيون يترقبون انخفاض فوائد القروض

يأمل الأردنيون انخفاض أسعار الفوائد لدى البنوك المحلية، خلال العام الحالي، بالشكل الذي يقلّل كلف الاقتراض والأعباء المالية التي يعانون منها

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

بعد موجات متلاحقة من ارتفاع أسعار الفوائد لدى البنوك الأردنية خلال العامين الماضيين بشكل غير مسبوق انعكاسا لقرارات البنك المركزي الأردني التي تتماشى عادة مع سياسة البنك الفيدرالي الأميركي بهذا الشأن، يأمل الأردنيون معاودتها الانخفاض خلال العام الحالي بالشكل الذي يخفض كلف الاقتراض والأعباء المالية التي نتجت عن زيادة حجم القروض وطول مدة تسديدها.

وما عزّز حالة التفاؤل لدى الأردنيين تصريحات محافظ البنك المركزي الأردني عادل شركس أخيراً، بأن جميع التوقعات السائدة عالمياً تشير إلى انخفاض أسعار الفائدة خلال عام 2024. وتوقع انخفاض أسعار الفائدة عالميا ابتداء من الربع الثاني للعام الحالي بمقدار 25 نقطة أساس في كل ربع لأن المؤشرات تدل على أن دورة التشديد النقدي انتهت على حد قوله. وكان البنك المركزي الأردني رفع أسعار الفائدة بواقع 11 مرة على مدى العامين الماضيين منها 7 مرات في 2022 وأربع منها في 2023، ما أدى إلى ارتفاعات قياسية لأسعار الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية ورتب أعباء كبيرة على المقترضين من الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

رئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق أكد لـ«العربي الجديد»، أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي ويؤدي الى تباطؤ القطاعات المختلفة كما يحد من القدرات الشرائية لدى المواطنين بسبب ارتفاع قيمة القروض والتسهيلات سواء القائمة أو اللاحقة. وأكد أهمية تخفيض أسعار الفائدة على مختلف القروض والتسهيلات لتحفيز الوضع الاقتصادي وزيادة النمو وتخفيف الأعباء عن كاهل المقترضين. كما أكد أهمية الاستمرار بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج تمويل استيراد السلع الأساسية. وطالب البنك المركزي بتوجيه البنوك لتأجيل أقساطها المترتبة على القروض للأشهر المقبلة وخاصة قبل شهر رمضان المبارك من باب مساعدة الأفراد والقطاعات الاقتصادية وكذلك زيادة السيولة في السوق المحلي وتحريك النشاطات التجارية والخدمية المختلفة.

وفقا لأحدث بيانات للبنك المركزي الأردني اطلعت عليها «العربي الجديد»، فقد ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي باستثناء سعر الفائدة على ودائع التوفير والذي شهد انخفاضا واضحا وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية العام 2022. كما ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة باستثناء سعر الفائدة على كمبيالات وأسناد مخصومة والذي شهد انخفاضا. وقال البنك المركزي إنه حرص على تحقيق الموازنة بين هدف الحفاظ على الاستقرار النقدي والاستمرار في تحفيز النمو الاقتصادي والتخفيف من أثر رفع أسعار الفائدة على القطاعات الاقتصادية ولذلك قرر الاستمرار في تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامجه لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية العملاء في نهاية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي ما نسبته 11,39%، محافظا على مستواه المسجل في نهاية نوفمبر الذي سبقه ومرتفعا 59% عن مستواه المسجل في العام 2022 الأمر الذي يعكس الارتفاعات الكبيرة التي طرأت على القروض.

رفع أسعار الفائدة 11 مرة خلال العامين الماضيين (Getty)

عملات

رحلة هبوط جديدة للجنيه المصري

القاهرة ـ **عادل صبري**

بدأ الجنيه المصري في التراجع أمام للصعود أمام الدولار والعملات الصعبة، في السوق الموازية، مدفوعا بمحدلات أمنية على كبار تجار الذهب والمتعاملين في العملة، خارج القنوات الرسمية، بالتوازي مع حرب إعلامية بالصحف والقنوات الرسمية ووسائل التواصل الاجتماعي، حول تدفق استثمارات خليجية هائلة على مصر خلال أيام. توافقت الحملة، مع انتهاء مراجعة صندوق النقد الدولي، مع آمال بزيادة تمويل الصندوق إلى 10 مليارات دولار، مقابل الالتزام ببرنامج طرح الشركات العامة وشركتين تابعتين للجيش للبيع، مع موافقة على تعويم جديد للجنيه، ومرونة سعر الصرف. يظل السعر الرسمي للدولار عند حدود 31 جنيها، بينما صعد الدولار من مستوى هبوط أقل من 50 جنيها ليصعد إلى مستويات 63 جنيهاً، في السوق الموازية بالمدن، وعند حدود 70 جنيها بالريف.

يؤكد محللون أن عودة الطلب على الدولار، من قبل المستوردين والراغبين في السفر للخارج، وسداد مدفوعات الشركات للجهات الأجنبية، دون وجود بدائل لتدبير العملة الصعبة بالبنوك، أدت إلى رفع الأسعار بالسوق الموازية. جاء تراجع الجنيه بعد يومين من رحلة قصيرة للجنيه المصري في التراجع أمام الدولار والعملات الصعبة الرئيسية بالسوق الموازية ومحلات الذهب والصاغة، وأسواق بيع السلع والمنتجات الغذائية والأساسية والمعمرة ومستلزمات المصانع والشركات. ارتفع الدولار إلى مستوى 63,8 جنيهاً في سوق الذهب ظهر أمس، بزيادة 5 جنيهات خلال 24 ساعة، مع توقعات بعودته للمستويات القياسية التي بلغها فوق 70 جنيها مطلع فبراير/ شباط الجاري. يؤكد محللون أن تراجع الجنيه، مدفوعا باستمرار شح العملة في البنوك، وعدم تدبير الحكومة لموارد بالدولار، أمام الموردين والشركات، ولجوء الحكومة إلى القبضة الأمنية دون مواجهة حقيقية لأزمة اقتصادية حادة، تستلزم إعادة هيكلة اقتصادية شاملة.

شهدت أسواق الذهب تراجعاً في التعاملات، إذ اقتصرت حركة السوق على الشراء من الجمهور دون بيع، بينما أصيبت أسواق الدولار بالشلل، حيث فضل تجار السوق الموازية الشراء دون تلبية الطلب، أملاً في انتهاء الحملات الرقابية وانتظاراً لصعود جديد للدولار. جاء ذلك بالتزامن مع تأكيد مصادر مصرفية أن البنك المركزي المصري لم يتدخل في السوق الموازية، منذ أكثر من أسبوع، وأن الأسعار الحالية تعكس العرض والطلب الحقيقيين، وأن البنك المركزي لن يتدخل إلا لتوفير السيولة اللازمة لتلبية احتياجات المستوردين، وأن الأسعار ستتحدد وفق آليات السوق.

يفسر رئيس شعبة المستوردين بالغرف التجارية، أحمد شيحة، عدم انخفاض السلع بالأسواق، رغم تراجع الدولار في الأيام الماضية تحت مستوى 50 جنيهاً، إلى تسعير جميع المستوردين للسلع على أساس سعر الدولار الذي ساد حتى مطلع الشهر الجاري ما بين 70 جنيهاً و75 جنيهاً. أكد شيحة في تصريحات صحافية أنّ ارتفاع الدولار ما بين 10 جنيهات و15 جنيهاً، ووصوله إلى 75 جنيهاً في يناير/ كانون الثاني الماضي، ثم تراجعه في يومين بنحو 20 جنيهاً، ثم ارتداده صعوداً مرة أخرى، يعكس المضاربات على تسعيره، موضحاً أنّ دورة الاستيراد وتكلفة السلع، تستغرق نحو 6 أشهر.

أشار رئيس شعبة مواد البناء باتحاد الغرف التجارية أحمد الزيني، إلى تراجع في سعر بيع الحديد من أرض المصنع بنحو 5360 جنيهاً، مؤكداً في تصريحات صحافية أن السعر السائد بلغ في المصانع، 49 ألفاً و920 جنيهاً، تأثراً بتراجع الدولار خلال النصف الأول من الأسبوع الجاري. أخبر موزعون «العربي الجديد» بأن الأسعار السائدة بالمصانع تتغير بين لحظة وأخرى، مع تفضيل المصانع توجيه نحو 50% من طاقتها الإنتاجية للتصدير، لضمان حصولها على الدولار الذي تحتاجه في استيراد «البليت» ومستلزمات الإنتاج والمعدات. رصدت «العربي الجديد» بيع طن الحديد للمستهلك ابتداء من 53 ألف جنيه، وفقاً لنوعية الشركة وموقع التسليم للجمهور. وأنتجت مصانع الحديد 941 ألف طن خلال ديسمبر/ كانون الأول الماضي، بزيادة 22,5% مقارنة بنفس الشهر 2022، ليبلغ الإنتاج السنوي 10,4 ملايين طن 2023.

واصلت السلع الغذائية ارتفاعها لدى المحلات والمزرعين، على مدار اليومين الماضيين. فقد ارتفعت أسعار الألبان والأجبان والدواجن بنحو 15%، واللحوم 20% والملابس 25%، مع توقع صعود معدلات الزيادة خلال الأيام المقبلة. حذر عدد من أعضاء مجلس النواب من «الارتفاع الجنوني» في أسعار الأجهزة الكهربائية. قالت النائبة سولاف درويش وكيلة لجنة القوى العاملة بالمجلس إن الأجهزة الكهربائية تضاعف سعرها بشكل غير مسبوق، بخاصة الثلاجات (الببرادات) وشاشات التلفزيون وأجهزة التكييف والغسالات والبوتاغازات.

أخبار

تراجع مؤشر بورصة مسقط

أنهى المؤشر العام لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات أمس الأربعاء، متراجعاً 0,28 بالمائة، بإقفاله عند مستوى 4546,61 نقطة، خاسراً 12,82 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة أول من أمس. وتأثر المؤشر العام بتراجع القطاعين المالي والصناعة، وانخفض الأول بنسبة 1,13 بالمائة، مع تقدم سهم بنك عمان العربي على المتراجعين اليوم بنسبة 8,33 بالمائة، وتراجع الأنوار للاستثمارات بنسبة 2,78 بالمائة. وانخفض مؤشر الصناعة بنسبة 0,28 بالمائة، بضغط سهم الأنوار للسيراميك المتراجع بنسبة 1,82 بالمائة، وتراجع ريسوت للأسمنت بنسبة 0,78 بالمائة. وعلى الجانب الآخر ارتفع مؤشر قطاع الخدمات 0,02 بالمائة، مع صدارة سهم السوادي للطاقة للرابحين اليوم بنسبة 9,38 بالمائة، وارتفع الباطنة للطاقة بنسبة 7,14 بالمائة. وارتفع حجم التداولات اليوم إلى 14,53 مليون سهم، مقابل 15,1 مليون سهم بالجلسة السابقة. وزادت قيمة التداولات إلى 2,88 مليون ريال، مقارنةً بنحو 2,5 مليون ريال جلسة أمس الثلاثاء.

توقعات بنمو الاقتصاد الخليجي

توقع بنك جولیوس باير، أن يسجّل الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج، خلال 2023، 1,9 بالمائة ليعود للارتفاع عام 2024 عند 3,1 بالمائة مدفوعاً بالانخفاض المرتقب في إنتاج النفط. وأشار تقرير صادر حديثاً عن البنك إلى أن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي استفادت من أزمة الطاقة العالمية الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، لا سيما أن ارتفاع الطلب المرتبط بها

أسفر عن زيادة أسعار المنتجات النفطية وإنتاجها. وأوضح أن أسعار المنتجات النفطية ارتفعت بواقع 7,4 بالمائة على مستوى المنطقة خلال 2022. أكد أن دول مجلس التعاون الخليجي حافظت على مرونتها في مواجهة الصدمات خلال عام 2022، وسجلت نمواً قوياً مدعوماً بارتفاع أسعار النفط ومعدلات إنتاجه، في حين من المتوقع أن يتباطأ النمو في العامين الحالي والمقبل. بيد أن التضخم سيبقى تحت السيطرة وعند مستويات أقل من تلك المسجلة في مناطق الأسواق الناشئة، ولا سيما مع وجود حدود لأسعار الغذاء والطاقة.

الأردن: ورشة حول «التكنولوجيا والوظائف»

قال وزير الاقتصاد الرقمي والريادة في الأردن أحمد الهناندة، إن مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف، هو أحد المشاريع الرائدة في الأردن والتي يتم تنفيذها من قبل الوزارة وبتمويل من البنك الدولي، بالشراكة مع وزارة الخارجية والتنمية البريطانية. جاء ذلك خلال ورشة عمل بعنوان «تيك ويف»، نظمتها الوزارة أمس الأربعاء، بحضور السفير البريطاني في الأردن فيليب هول، وممثلين من البنك الدولي، وذلك للتعريف بمشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف، بهدف ربط شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالفرص التي يوفرها المشروع والاستفادة منها، حسب وكالة الأنباء الأردنية (بترا). وبين الهناندة، أن المشروع يهدف إلى دعم نمو الشركات الرقمية ومنصات العمل الحر في الأردن ومساعدتها في الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة للشباب.

مال وسياسة

تحاصر الجرارات الزراعية الطرق الرئيسية وعواصم عدة في ما يقرب من نصف دول الاتحاد الأوروبي، في مشهد مربك للحكومات التي تخشى اتساع رقعة احتجاجات الفلاحين، لا سيما أن معسكر اليمين المتطرف ركب بالفعل قطار الزراعة الغاضب

الجرارات تحاصر أوروبا

الاحتجاجات تهدد الاقتصاد... والمتطرفون يساندون المزارعين

مزارعون يغلقون الطرق بالجرارات في إقليم كتالونيا الإسباني (مارك إنسبيو/Getty)

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

تتسارع احتجاجات المزارعين في دول الاتحاد الأوروبي، وتحاصر الجرارات الغاضبة الطرق الرئيسية والعديد من العواصم في ما يقرب من نصف الدول الأعضاء، بينما تتزايد مخاوف الحكومات من اتساع رقعة التحركات على الرغم من تقديم تنازلات عدة خلال الأيام الأخيرة لتهدئة الأوضاع، حيث تشار اتهامات لأحزاب اليمينية المتطرفة بركوب قطار الزراعة الغاضب لتحقيق مكاسب سياسية مع اقتراب موعد الانتخابات الأوروبية. فقد شهدت فرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا واليونان والبرتغال وأيرلندا وإسبانيا وسويسرا ورومانيا وبولندا ولاتفيا احتجاجات واسعة خلال الأيام الماضية، إذ أغلق المزارعون عدة طرق سريعة، بل وحاصروا عواصم مثل باريس وبرلين وبروكسل وأمستردام بالجرارات، في تعبير عن استيائهم من ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني الدخول وفرض الاتحاد الأوروبي قواعد بيئية تحد من أنشطتهم. وأثارت انتفاضة الجرارات الآخذة في الاتساع قلق المفوضية الأوروبية التي رضخت لبعض مطالب المزارعين، حيث أوصت رئيسة المفوضية أورسولا فون دير لاين الكتلة بالتخلي عن خطة لخفض استخدام المبيدات الحشرية في الزراعة استجابة لمطلب المحتجين.

وقالت فون ديرلاين في البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ، في فرنسا، الثلاثاء، إن الاقتراح الأصلي الذي طرحته المفوضية الأوروبية جزء من التحول الأخضر للاتحاد الأوروبي «أصبح رمزاً للاستقطاب»، مشيرة أيضا إلى أن خطة خفض استخدام المبيدات الكيميائية في الاتحاد الأوروبي إلى النصف، بحلول نهاية العقد توقفت أيضا في مناقشات البرلمان والمجلس الأوروبي الذي يمثل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقالت إنها ستطلب من المفوضية «سحب هذا الاقتراح». لكن قضية المبيدات ليست سوى واحدة من قائمة طويلة من الشكاوى التي أدت إلى حركة احتجاجية جماعية لمزارعي الاتحاد الأوروبي. ويطالب المزارعون في أوروبا بخفض الضريبة على الوقود وتحسين أسعار سلعهم، وإيقاف الضرر الذي يتعرضون له جراء سياسات دعم المزارعين الأوكرانيين عبر السماح بعبور منتجاتهم دول الاتحاد فضلا عن الدعم المالي السخي المقدم لأوكرانيا والذي ينظرون إليه على أنه يقتطع من الضرائب التي يدفعونها.

والغضب الحالي هو امتداد لحالة توتر متواصلة منذ خريف العام الماضي 2023. فركوب آلاف المزارعين الجرارات وقيادتها نحو عواصم أوروبية عدة، أصبح مشهدا يختزل صورة أوسع من تردي الأوضاع المعيشية لعشرات آلاف المزارعين، وذلك إلى جانب اتهام هؤلاء للطبقات السياسية، بمن فيهم ساسة الاتحاد الأوروبي، بأنهم يعمقون أزماتهم من خلال إضعاف قدراتهم التنافسية والإبقاء على بيروقراطية تعيق تحسين أوضاعهم وثمة عوامل كثيرة مشتركة تدفع مزارعي أوروبا للاحتجاج، إحدى أهم القضايا التي تحركهم في معظم بلدان القارة العجوز تقريباً تتعلق بفرض ضرائب على الوقود، أو رفع الدعم عن وقود الفلاحة. وهذا الحال على سبيل المثال حرك جرارات مزارعي ألمانيا بأعداد كبيرة، وهو ما طرحته أصلا إحدى الجمعيات الفلاحية الألمانية الكبرى وهي «ديوتشر باورنفربياند». ورأت الجمعية في بيانات رافقت الاحتجاجات أن «رفع الدعم عن الوقود مصحوباً بشعور عام بعدم التقدير وتزايد المطالب والبيروقراطية المفرطة هو السبب وراء بدء المزارعين الألمان في التظاهر». الأمر عينه ينطبق على مزارعي إيطاليا وفرنسا وغيرهم بسبب ارتفاع تكاليف الوقود. أضف إلى ذلك أن أوروبا الساعية إلى «التحول الأخضر»، اتخذة في الاعتبار الحالة المناخية والبيئية، تبنت من خلال الاتحاد الأوروبي خطوات كبيرة لتقليل استخدام المبيدات الحشرية، بينما يرى المزارعون أنه بدون استخدام المبيدات فلن يكونوا قادرين على الإنتاج كما يجب. كما يشكو المزارعون من ترتفع أسعار المواد الغذائية واتفاقيات التجارة الدولية والعديد من العوامل الأخرى التي تلعب دوراً في خلق ضغوط على الزراعة.

غضب من فواتير دعم أوكرانيا

وبعد الغزو الروسي لأوكرانيا قبل عامين (فبراير/ شباط 2022)، سارعت الدول الأوروبية إلى مساعدة البلد لأجل البقاء. شمل ذلك جعل الظروف الأوروبية في مصلحة القطاع الزراعي الأوكراني الضخم، وبما يشبه سياسة تفضيلية. وادت سياسات الاتحاد في بروكسل ومشرعيه في ستراسبورغ (مقر البرلمان الأوروبي)، إلى نشوء غضب مكتوم في البدايات، قبل أن يتطور إلى تعبير عن الإحباط في دول مجاورة، مثل بولندا ورومانيا، ودول أخرى. فمقابل زيادة الضرائب على مزارعي أوروبا راحت بروكسل تخفف الضرائب على السلع الأوكرانية، وبصفة خاصة الحبوب، التي تراجع سعرها العالمي، على الرغم من ارتفاع معدلات التضخم الأوروبية. وفي بولندا يشعر مربو الدواجن بإرهاق منافسة الأوكرانيين لهم، حيث أصبحت وارداتها المفرطة من أوكرانيا تؤثر على البولنديين وغيرهم من الأوروبيين، الذين يطالبون بإعادة الرسوم على الواردات الأوكرانية كما كانت قبل الحرب، ونظم المزارعون الأوروبيون في العام الماضي احتجاجات وطنية ضد ما اعتبروه «مزايا غير عادلة للمزارعين الأوكرانيين».

ويبدو أن توسع الإحباط نحو اضطرابات كبيرة بات ينذر بعواقب غير جيدة لسلسة الاتحاد الأوروبي والحكومات الوطنية. والتنازلات التي قدمتها المفوضية الأوروبية بشأن إعادة ضبط المسار المناخي للاتحاد الأوروبي لا تعني أن الأمور ذاهبة نحو حل جذري. ويمكن قراءة الواقع المتردي للقطاع الزراعي الأوروبي من خلال حالة القطاع الفرنسي. وإذا ما أخذنا أرقام الاستطلاعات التي أجريت في فرنسا فإنه على عكس احتجاجات السترات الصفراء مثلا، يقف اليوم نحو 87% من الفرنسيين مع احتجاجات ومطالب المزارعين الذين أغلقوا طرقات حيوية بجراراتهم مطالبين بتخصيص ملايين اليورو على شكل حزم دعم لتعويض الخسائر ووقف الأنظمة البيئية وبدء مواجهة مع مبادئ التجارة الحرة للاتحاد الأوروبي، وفقا لنتائج نشرتها محطة «تي في 5» أخيراً.

> الاتحاد الأوروبي يخشى أن تضر احتجاجات المزارعين بالأمن الغذائي

خلفية هذا التأييد الشعبي تكمن في الحالة الفرنسية نفسها، إذ يحتل القطاع الزراعي مكانة خاصة في هذا المجتمع الذي يُعتبر فيه اللوبي الفلاحي من أقوى جماعات الضغط، إلى جانب أن نقابتي «FNSEA» و«Junes Agriculteurs» تعتبران من أقوى النقابات في البلد. وأظهر تحرك الفلاحين من بلدات صغيرة نحو باريس تعاطفاً شعبياً وصل إلى حد توزيع «الكرواسون» عليهم في طريقهم إلى العاصمة باريس، وفقا للمحطة التلفزيونية «بي أف أم تي في».

بالطبع لا يختلف تراجع مستويات المعيشة لفلاحي فرنسا عن غيرهم، كما في هولندا وألمانيا وبولندا ورومانيا، وبقية القارة، ومع وجود قواسم مشتركة تجمعهم تحت حالة الغضب المستشري، يقدم القطاع الزراعي الفرنسي نموذجاً لتراجع مستويات الحياة بين الفلاحين. فمساحة مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الفرنسي تراجعت إلى نحو 1,6% من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أن الزراعة تشكل ما يصل إلى 17% من إجمالي الإنتاج الزراعي الأوروبي، وتعتبر من أكبر منتجي الغذاء الأوروبي. مع ذلك، تراجعت في السنوات العشر الماضية أعداد المزارع في البلد من 490 ألف مزرعة إلى 390 ألفا، أي بنحو 100 ألف مزرعة خلال 10 سنوات فقط. المشكلة التي تواجه الطبقة السياسية لا يخفف منها تراجع أهمية الزراعة في الاقتصاد الوطني والتوظيف. فالزراعة في فرنسا، كما في باقي دول أوروبا، لها تأثير سياسي وثقافي كبيرين عبر التاريخ، وهي معبر قوي عن حياة الناس في الأرياف واختياراتهم الحزبية، وقوة تأثير جمعياتهم الفلاحية القوية.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

قلق من صعود التضخم

حذرت إيزابيل شنابل، العضو الأكثر تشدداً في المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي، من أن انخفاض تكاليف الاقتراض عبر خفض اسعار الفائدة يمكن أن يتسبب في ارتفاع التضخم مرة أخرى في منطقة اليورو. وقالت: «يجب أن نتحلى بالصبر والحذر لأننا نعلم، أيضا من التجربة التاريخية، أن التضخم يمكن أن يشتعل مرة أخرى». وبلغ التضخم في منطقة اليورو ذروته عند 10,6% في أكتوبر 2022، لكنه انخفض إلى 2,8% بحلول يناير الماضي.

ارتفاع عائدات روسيا من النفط والغاز

موسكو ـ **العربي الجديد**

ارتفعت عائدات روسيا من النفط والغاز في يناير/كانون الثاني 2024، إلى 675 مليار روبل (نحو 7,5 مليارات دولار) مقابل 426 مليار روبل في نفس الشهر من العام الماضي، بزيادة بلغت نسبتها 58,7%، وفقا لأرقام وزارة المالية الصادرة، أمس الأربعاء. يأتي ارتفاع العائدات رغم العقوبات الغربية، حيث جرى وضع سقف لأسعار النفط الروسي عند 60 دولاراً للبرميل، إضافة إلى حظر على تقديم خدمات لنقل النفط بحراً لحرمان موسكو من تمويل حربها في أوكرانيا المستمرة منذ فبراير/شباط 2022. كما يُحظر على الشركات في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في مجموعة السبع وأستراليا تقديم خدمات الشحن البحري، مثل التأمين، لصادرات النفط الروسية التي تتجاوز سقف الأسعار. وعلى عكس النفط الروسي، فإن الغاز الروسي ليس محظوراً أو خاضعاً للعقوبات في أوروبا. ولكن فيما تباطأت إمدادات الغاز عبر خطوط الأنابيب من روسيا إلى حد كبير، زادت أوروبا وارداتها من الغاز الطبيعي المسال، بما في ذلك غاز روسيا. وارجعت الوزارة زيادة الإيرادات إلى ارتفاع أسعار النفط الروسي، متوقعة تجاوز عائدات النفط والغاز في الأشهر المقبلة رقم التعادل النفطي في الموازنة.

وبحسب التقديرات الأولية، بلغ إجمالي حجم إيرادات الموازنة الفيدرالية في يناير/كانون الثاني الماضي نحو 2396 مليار روبل مقابل 1357 مليار روبل في الفترة المقابلة من 2023، بزيادة تبلغ نسبتها 76,6%.

النفط الروسي يخضع لسقف أسعار ضمن عقوبات غربية (Getty)

صناعات ألمانيا تدخل أطول فترة ركود

برلين ـ **العربي الجديد**

انخفض إنتاج المصانع الألمانية في ديسمبر/ كانون الأول الماضي للشهر السابع على التوالي، متجاوزاً الأزمة المالية العالمية لعام 2008، في أطول ركود على الإطلاق مع استمرار ضعف أكبر اقتصاد في أوروبا.

وتراجع الإنتاج الصناعي بنسبة 1,6% على أساس شهري، فيما يهبط الإنتاج منذ مايو/ أيار 2023، مما أدى إلى انخفاضه بنسبة 1,5% خلال العام الماضي بأكمله، و10% منذ ما قبل تفشي جائحة فيروس كورونا في 2020، وفق البيانات التي أوردتها صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، أمس الأربعاء.

وعلى أساس القطاعات، جاء أكبر انخفاض في إنتاج المواد الكيميائية، الذي هبط بنسبة 7,6% في ديسمبر/ كانون الأول مقارنة بشهر نوفمبر/ تشرين الثاني، مما دفع القطاع إلى أدنى إنتاج سنوي له منذ عام 1995. في المقابل، سجل إنتاج السيارات زيادة شهرية بنسبة 4% ما قلص من حجم التراجع الإجمالي للمصانع في الدولة التي توصف بقاطرة الاقتصاد الأوروبي.

وكان الناتج الاقتصادي الألماني قد انخفض بنسبة 0,1% في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الماضي مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة، وفقاً للإحصاءات الرسمية، حيث تضرر قطاع العقارات، وهو المحرك الرئيسي للنمو الأخير في الاقتصاد، من ارتفاع أسعار الفائدة.

انتاج المصانع يتراجع للشهر السابع على التوالي (Getty)

الصينيون يتحصنون بالذهب

بكين ـ **العربي الجديد**

يكثف الصينيون مشترياتهم من الذهب، إذ يشجع مسئولون محليون في هذا القطاع القمري الجديد على زيادة الإنفاق على شراء الحلي. لكن التقارير تتحدث عن أن قوة الطلب هذا العام تمتاز عن غيرها، لتزامنها مع غياب الثقة في قطاعات رئيسية جاذبة لرؤوس الأموال، لا سيما مع أزمة سوق الأوراق المالية، حيث تعاني الأسهم من خسائر فادحة، فضلا عن استمرار الأزمة العقارية. ورغم أن الذهب لم يكن أكثر كلفة من أي وقت مضى في مثل هذه الأيام في الصين، إلا أن الكثيرين يقبلون على شرائه باعتباره مخزناً مؤكداً للقيمة في أوقات الشدة، ويجد جمهوراً جديداً من المعجبين، بما في ذلك مشترين من الأجيال الأصغر سناً. من هؤلاء المتسوقين شاب يعمل في منطقة لوجيازوي، وهي حي المال في شنغهاي، الذي قال إنه أنفق بضعة آلاف من اليوانات، هذا الأسبوع، على شراء قلادة هدية لصديقته في مناسبتي العام القمري الجديد وعيد الحب (الفالانتاين)، وكلاهما يحل في منتصف فبراير/ شباط الجاري.

وأضاف الشاب الذي عرف نفسه بـ«تشوجي»، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس الأربعاء: «قبل ذلك، أردت أن أشتري عقداً من علامة تجارية فاخرة، غير أنني بعد إعادة التفكير فضلت الحلي الذهبية بسبب قيمتها الاستثمارية». وشهدت مبيعات الذهب والفضة والمجوهرات نشاطاً ملحوظاً منذ شهور، متحدية اضطراب أداء الاقتصاد الصيني الذي تركز حول الأزمة الممتدة في سوق العقارات. وقال نيكوس كافاليس، العضو المنتدب في شركة «ميتالز فوكاس» الاستشارية، إن «غياب البدائل الأخرى، وحقيقة أن خروج الأموال من الصين لاستثمارها في مكان آخر أصبح أشد صعوبة مما كان قبل بضع سنوات، هما في اعتقادي اللذان ساعدا قطعاً على دعم سوق الذهب».

وتجاوز سعر الذهب في الأسواق الدولية مستوى الفي دولار للأونصة (الأوقية)، ولم يبتعد كثيراً عن أعلى مستوى في تاريخه، مدعوماً بالمخاوف المرتبطة باتساع نطاق الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وتوقع الأسواق اقتراب بداية خفض أسعار الفائدة في الغرب. ووفق تقديرات مجموعة الخدمات المالية والمعادن النفيسة «إم كيه إس بامب غروب»، بلغت الأسعار أعلى مستوى في تاريخها في فترة ما قبل العام القمري الجديد. بالإضافة إلى ذلك، تزيد أسعار الذهب في الصين عادة بسبب إضافة علاوة سعرية فوق الأسعار العالمية، ذلك أنها من الدول الكبيرة المستوردة للمعدن النفيس من ناحية، وأن ضعف اليوان نسبياً يرفع كلفة الذهب بالنسبة للمستهلكين من ناحية أخرى.

أسعار الذهب في الصين تزيد عادة عن المستويات الدولية (Getty)

رؤية

الفكر الاقتصادي النسائي

جواد العناني

فازت ثلاث نساء، فقط بجائزة نوبل في الاقتصاد منذ أن بدأ منحها عام 1969. وقد بلغ عدد الفائزين بها حتى عام 2023 نساء ورجالاً، فرادى أو بالاشتراك مع آخرين، اثنين وتسعين. وهؤلاء النساء الثلاث هُن « إلينور أوستروم (Elinor Ostrom) عام 2009 بالمشاركة مع أوليفر ويليامسن (Oliver Willamson) لعلمها المتميز في مجال الاقتصاد المؤسسي، وبخاصة أبحاثها عن الحوكمة.

والثانية كانت إستر دوفلو (Esther Duflo) التي فازت بالجائزة مع زوجها أبهجيت بنارجي من أصول هندية (Abhijit Banarjee) ومايكل كريمر (Michael Kremer) بسبب دراساتهم ومقارباتهم العملية سعياً منهم لحل مشكلة الفقر في العالم.

أما الجائزة الثالثة فقد منحت لـ كلوديا غولدن (Claudia Golden) من جامعة هارفارد عام 2023 بسبب عملها الدائب لسنوات طويلة على دراسات عن المرأة ووضعها الاجتماعي طويل الأجل عبر موجات الصعود والهبوط الاقتصادي، وقد كانت غولدن ذات الثمانية والسبعين عاماً أو أقل باشهر قد تخصصت في دراسة التاريخ الاقتصادي واقتصاد العمل (Labor Economics)، وقد كتبت رسالة الدكتوراة أثناء دراستها بجامعة شيكاغو تحت إشراف الاقتصادي روبرت فوغيل (R. Fogel) بعنوان «العبودية قبل الحرب الأهلية الجنوبية» (Slavery in Southern Antebellum Cities) وكلمة (Antebellum) اصطلاح يعني قبل الحرب أو فترة ما قبل الحرب، أما الحرب المشار إليها هنا فهي الحرب الأهلية الأميركية التي اندلعت خلال الفترة (1861-1863) من أجل تحرير العبيد.

في رسالة الدكتوراة التي كتبتها، بذلت غولدن جهداً كبيراً جداً لتجميع الإحصاءات عن وضع النساء، وقد ساعدها على ذلك تطوران هامان: الأول أن المدن في الجنوب خلال عشرينيات القرن التاسع عشر كانت تشهد نشاطاً اقتصادياً كبيراً.

والمدن المشار إليها كثيرة ولكن أبرزها كانت ريتشموند في ولاية فرجينيا، وتشارلستون بولاية نورث كارولاينا، وسانت لويس في ولاية ميسوري وموبيل بولاية الاباما، وسافانا بولاية جورجيا ونيوأورليانز بولاية لويزيانا. وفي ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وبسبب زيادة الإنتاج الزراعي في هذه المدن الجنوبية، بدأ التجار يأتون إليها من كل مكان في أميركا اللاتينية وجزر البحر الكاريبي، وأوروبا من أجل الشراء والبيع. فازدهرت هذه المدن ازدهاراً كبيراً، واتسعت مساحاتها، وتنوعت خدماتها، وكثر الطلب فيها على العبيد. وقد ساهم في هذا النمو بشكل كبير أن بريطانيا قد تبنت عام 1815 بعد صراع طويل مع المزارعين تشريعات ألغت بموجبها الجمارك على الحبوب المستوردة، ما أدى إلى إفلاس مزارعي هذه المواد هناك واستبدالها بسلع أقل كلفة من الولايات المتحدة. وبالمقابل كثرت مستوردات السلع الصناعية من أوروبا، وبخاصة بريطانيا، فاستفاد صناعيو بريطانيا ومزارعو الولايات المتحدة الذين كانت المياه لديهم وفيرة، والعمالة من خلال العبودية رخيصة. وبالطبع أغضب هذا الأمر صناعيي الولايات المتحدة خاصة في الغرب الأوسط حيث يوجد الحديد والصلب. وبتأثير من الاقتصادي الألماني « فريدرك ليست»، طالب الصناعيون حكومتهم الأميركية بحماية الصناعات الوليدة في أميركا.

وقد فاز أهل الشمال والغرب الأوسط الأميركي بانتخابات عام (1860) والتي أوصلت أبراهام لينكولن إلى الرئاسة، فقام بحركة تحرير العبيد، والتي أدت إلى هجرة هؤلاء بأعداد كبيرة إلى الشرق والشمال الأميركي، ما وفر عمالة رخيصة للصناعات هناك، وأدت الحرب الأهلية التي خسرها الجنوب إلى فقدان الزراعة ميزاتها النسبية. ولذلك بدأت أميركا بالتركيز أكثر مع الوقت على التصنيع والصناعات المتنوعة، والتي عادت إلى استخدام الإنتاج الزراعي الأميركي كمواد خام للصناعات الغذائية، الأمر الذي ساهم في إعادة المسار التنموي إلى الجنوب بعد عقود.

وقد وجدت الاقتصادية «غولدن» أن الإحصاءات والأرقام التي عملت عليها عبر الزمن قد مكنتها من أن تخرج بمنحنى عن وضع المرأة استقته أساساً من دراستها لتاريخ الاقتصاد الأميركي، ثم لاحقاً من دراساتها وأبحاثها بعد تخرجها وانشغالها في التدريس والبحث انتهى بها إلى جامعة هارفارد.

وبموجب دراسات غولدن، فإن عمل المرأة يأخذ شكل حرف اليو(U) بالإنكليزية، أي أن النساء في عصر الزراعة يشاركن بقوة في العمل الزراعي والصناعات المنزلية، ولكن بعد الانتقال إلى الصناعة، وزيادة التركيز فيها على الرجال وعلى العبيد، فقد بدأت النساء الانسحاب من سوق العمل من أجل التمتع بالحياه والمياهاه والاستهلاك. ولكن تحسن موقعهن الاجتماعي يفتح أمامهن باب التعليم فيبدأن بالعودة تدريجياً إلى سوق العمل. ومتى عدن إليه يشعرن بالتمييز ضدهن من قبل أصحاب العمل لأنهن أكثر كلفة عليه من الرجال بسبب الطبيعة النسائية، والحمل والولادة التي تؤدي إلى انقطاع المرأة عن العمل إما بشكل دائم أو لفترة أمومة يعدن بعدها إلى نفس المناصب التي كن فيها سابقاً، بينما يفوز الرجال الذين يبقون في العمل بمناصبهن. وهكذا يحصل التمييز بين الرجال والنساء بسبب الفرق في الأجور والفرق الشاسع في فرص البقاء والترقية والوصول لمناصب إدارية.

أما بعد ذلك، فتبدأ النساء في تعليم بناتهن والإصرار على ذلك، وحضهن على المنافسة مع الرجال. ومع دخول «موانع الحمل» (Contraceptives) وضبط العادات الصحية، تبدأ النساء باتخاذ قرارات يسعين للتوفيق فيها بين بقائهن عاملات والمنافسة مع الرجال وتنظيم الحمل حتى يحافظن على أجورهن ومناصبهن. وهكذا يرتفع عدد النساء في سوق العمل.

وهذا البحث الذي أجرته على كتابات وأعمال غولدن ذكرني بأعمال الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 سايمون كوزنتس (Simon Kuznets) والذي درّسني مادة التنمية الاقتصادية قبيل فوزه بالجائزة عام 1970/1969. لقد كان كوزنتس أستاذاً في مادتي التنمية الاقتصادية طويلة الأجل ودوراتها وتأثيرها على توزيع الدخل، وقد قام كوزنتس بوضع منحنى سمي باسمه «Kuznets Curve» والذي يقول إن هناك علاقة بين اللامساواة والتنمية يمكن رسمها على شكل منحنى حرف اليو « U» المقلوب، فيكون شكله هكذا « ∩».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني